

تعلن محافظة البحيرة عن طرح المزايدات العامة الآتية :

1- بيع قطعة أرض أملاك دولة مساحتها 4173.96 م2 بناحية شمال محكمة وادي النطرون لإقامة نشاط فندق ومول تجاري ، التأمين الابتدائي خمسون ألف جنيه ، جلسة يوم الخميس الموافق 2019/2/14 .

2- بيع قطعة أرض أملاك دولة مساحتها 41912.5 م2 بمركز ومدينة وادي النطرون لإقامة نشاط معاهد تكنولوجيا طبية - حاسبات - ومعلومات وإعلام - مدارس خاصة ، التأمين الابتدائي مائة ألف جنيه ، جلسة يوم السبت الموافق 2019/2/16 .

- قيمة الكراسة الواحدة مبلغ خمسمائة جنيه لكل مزايده .

- سيتم التزايد على سعر المتر الواحد لكل مساحة على أن يسدد من يرسو عليه المزايد 10% من القيمة الكلية الراسي بها المزايد بالكامل فور رسو المزايد ويستكمل باقي الثمن خلال فترة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بإعتماد البيع .

- تعقد جلسات المزايدة بعالية بمقر ادارة التعاقدات بديوان عام المحافظة في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً لليوم المحدد لكل مزايده .

- وتعتبر كراسة الشروط والمواصفات والقانون رقم 182 لسنة 2018 مكملًا للإعلان .

كما تعلن محافظة البحيرة عن طرح المزايدات العامة الآتية :

1- بيع قطعة أرض القاعة الزجاجية بمدينة دمنهور متعددة الأغراض موقع متميز محصورة بين شارعين (الجمهورية - الجيش) مساحة 1082 م2 جلسة يوم الأحد الموافق 2019/2/17 .

تأمين دخول المزايدة خمسون ألف جنيه يستكمل إلى 10% من القيمة الكلية الراسي بها المزايد فور الرسو وتستكمل القيمة خلال ثلاثة شهور من تاريخ إخطاره بالبيع .

2- تأجير قطعة أرض بما عليها من منشآت خلف مبنى مجمع دمنهور للمؤتمرات مساحة 6570 م2 تطل على الكورنيش ومقام عليها بلدورات خشبية ونافورة

ومسرح مفتوح وغرف تشغيل ودورات مياه وكافيتريا لمدة سبع سنوات لإقامة أنشطة ترفيهية عليها ، جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2019/2/19 .

تأمين دخول المزاد خمسون ألف جنيه يستكمل إلى 10% من القيمة الكلية الراسي بها المزاد عن السنوات الثلاث الأولى سيتم التزايد على القيمة الإيجارية السنوية وتزاد بنسبة 10% إعتباراً من بداية العام الثاني .

- قيمة كراسة الشروط والمواصفات لكل مزايده خمسمائة جنيه وتطلب من إدارة التعاقدات بديوان عام المحافظة .

- تنعقد الجلسات بمقر إدارة التعاقدات بديوان عام المحافظة في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً في اليوم المحدد لكل جلسة .

- ويعتبر القانون 182 لسنة 2018 بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة والقوانين واللوائح المالية المعمول بها حالياً كمكلاً لكراسة الشروط والإعلان